

الرئيس بوش والرئاسة الأمريكية

يعتقد البعض أن نظام توازن القوى الذي ساد سنوات الحرب الباردة كان أفضل نظام يشهده تاريخ العلاقات الدولية، وذلك لنجاحه، كما يقول المروجون له، في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم. ويعتبر هنري كيسنجر، وزير خارجية أمريكا الأسبق، في مقدمة المفكرين السياسيين الذين يقولون بأن نظام توازن القوى كان مسئولاً عن توفير الأمن والاستقرار الدولي وتحقيق التقدم للعديد من شعوب العالم. وفي هذا القول محاولة واضحة للحث على إعادة تشكيل ذلك النظام ضمن ترتيبات دولية جديدة تضمن وجود توازن للقوى بين دولتين أو أكثر، وذلك كوسيلة لعودة الاستقرار والأمن الذي افتقده عالم القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من أن نظام توازن القوى القديم ساهم فعلاً في تحقيق الأمن والاستقرار في اليابان وأوروبا على سبيل المثال، وساعد غالبية شعوب تلك القارة على تحقيق تقدم كبير في النواحي الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، إلا أنه كان كارثياً بالنسبة للعالم الثالث. إذ يشير تاريخ سنوات الحرب الباردة إلى أن غالبية دول وشعوب العالم الثالث لم تنعم بالاستقرار ولا بالأمن، وإلى أن بلادها استخدمت ساحات لحروب ساخنة، مما حرم العالم الثالث من تذوق طعم الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي ويفقد فرصاً استثمارية وتنموية لا تعوض في حروب أهلية وإقليمية لم يكن له مصلحة فيها. وفي الواقع، لم تسهم أمريكا ولا الاتحاد السوفياتي في تحقيق الاستقرار والأمن لكل الشعوب، بل لبعضها فقط، وبالقدر الذي كان مطلوباً في حينه لكسب الحلفاء والعملاء من الدول والحكام، وذلك خدمة لمصالحها الخاصة ومن أجل احتواء نفوذ القوة العظمى المنافسة.

إن آمال الداعين لعودة نظام توازن القوى تبخرت بعد وصول الرئيس بوش الابن للبيت الأبيض في عام 2001، إذ كان وصوله إلى السلطة إيذاناً ببداية عهد جديد عاد بالعالم إلى القرن التاسع عشر الذي سيطرت عليه عقلية الهيمنة الإمبراطورية، وقامت دولة واحدة في حينه، هي بريطانيا، بالسيطرة على مجريات الأمور المتعلقة بالعلاقات الدولية. وقبل وصول بوش للحكم كان العديد من مفكري أمريكا السياسيين، والذين أطلق عليهم فيما بعد اسم "المحافظون الجدد"، قد بلوروا نظرية متكاملة تقول بأن أمريكا هي الإمبراطورية الجديدة في العالم، وأن عليها أن تتصرف على ذلك الأساس دون خوف أو تردد، وذلك لأن مصالحها القومية تملئ عليها إعادة صياغة النظام العالمي بما يكفل حماية المصالح الغربية عامة المصالح الأمريكية خاصة، وبحول دون عودة نظام القطبين إلى الساحة الدولية.

وضمن هذا السياق من التفكير والتبشير، رفع أولئك المفكرون عدة شعارات تبريرية، من أهمها: "صراع الحضارات" و "نهاية التاريخ" و "الحرب على الإرهاب"، وذلك في محاولة لتبرير السياسات العدوانية والمواقف العدائية التي طالبوا بتبنيها وقاموا فعلاً بتطبيقها على أرض الواقع بعد وصولهم إلى السلطة في بداية القرن الحادي والعشرين. وحيث أن التاريخ لا يعيد نفسه، ولأن منطقته يتغير بعد كل طفرة حضارية تشهدها الإنسانية، فإن العودة لمنطق الهيمنة وعصا الإمبراطورية الذي زالت مبرراته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم يكن صالحاً لإدارة الصراع في العهد الجديد، ولا مؤهلاً لتنظيم العلاقات الدولية في عصر تراجع الأهمية الإستراتيجية للأرض والقوة العسكرية، ولا قادراً على تحقيق الأمن والاستقرار العالميين، وغير معني بتحقيق التقدم والحرية للشعوب الفقيرة المقهورة.

إن بروز الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كقوتين عظميين على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وامتلاك كل من القوتين ما يكفي من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لتدمير البشرية قاطبة، فرض على قادة الدولتين تجنب المواجهة المباشرة في حرب مفتوحة. ولما كان من غير الممكن خوص حرب باردة أو غير باردة دون مواجهة، فإن الحرب الباردة أصبحت حربا ساخنة بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث، تمت فيها ومن خلالها خوض حروب أمنية وعقائدية وسياسية واقتصادية بين الدولتين العظميين، وذلك على حساب مستقبل شعوب العالم الثالث، وخلافا لمصالحهم، وعلى أنقاض الكثير من مدنهم وقراهم، وفوق أشلاء ما لا يقل عن عشرة ملايين منهم. وهذا جعل شعوب العالم الثالث الفقيرة والضعيفة أصلا تتحمل الأعباء الحقيقية للحرب الباردة، وتدفع بالدم والفرص القليلة المتاحة تكاليفها الباهظة.

إن نظام توازن القوى بين دولتين ادخل العالم في حرب باردة دامت حوالي نصف قرن، وتسبب في حدوث الكثير من الكوارث، وأضاع آلاف البلايين من الدولارات على إنتاج معدات حربية وأسلحة دمار لا حدود لقدراتها على التدمير، مما يستوجب رفض العودة إليه حتى لو كانت مصائبه أقل بكثير من مصائب النظام الحالي. وفي المقابل، كان نظام الهيمنة الإمبراطورية الذي سيطرت عليه بريطانيا لحوالي 150 سنة أسوأ نظام دولي عرفه التاريخ المعاصر، تسبب في وقوع حربين عالميتين في القرن الماضي، وعمل بوعي خبيث على تجزئة العديد من بلاد وشعوب العالم، وقام بغرس بذور الطائفية والفتنة التي أصبحت مصدرا لتغذية العنصرية والحروب الأهلية والإبادة الجماعية، مما يستوجب إدانته بشدة وإدانة كل فكر ومفكر يناهز بالعودة إليه. وفي الواقع، تشتمل النظريتين أو النظريتين على موقف غير أخلاقي وغير إنساني من الآخر، يرى أن الغزب هو الأقدر على إدارة نظام العلاقات الدولية، وأن له مصالح لا بد من حمايتها دون أي اعتبار لمصالح الغير من الشعوب الفقيرة والضعيفة، بل وعلى حساب مصالحها ومصالح أجيالها القادمة. وهذا يعني أن مفكري أمريكا من المحافظين الجدد وأتباعهم يحاولون، بالتعاون والتناغم مع بعض الموتورين في بريطانيا، إقامة نظام عالمي جديد يسمح لهم بممارسة التفرقة العنصرية على نطاق دولي، ويتجاوز منظمة الأمم المتحدة ويحتقر إرادة ومصالح أعضائها من دول، ويعكس عقلية استعمارية مقبنة لم تخدم أية قضية إنسانية في الماضي وليس في مقدورها أو من أهدافها خدمة أية قضية إنسانية في المستقبل، سوى حماية وتعزيز مصالح الطبقات الحاكمة في تلك الدول.